

## العراق: مئات الصحفيين مجبرون على الاغتراب بعد مرور خمسة أعوام على بداية الحرب

20 آذار/مارس 2003 – 20 آذار/مارس 2008

بعد مرور خمسة أعوام على بداية الحرب، ماذا حلّ بالصحفيين العراقيين الذين أُجبروا على الفرار من  
وطنهم؟

تحقيق: أنجيليك فيرا وهاجر سموني

كانت بداية العام 2008 سيئة للصحافيين العراقيين. فقد اغتيل نقيبهم رمياً بالرصاص في أواخر شهر شباط/فبراير. ولكن هذا الحدث الجلل يبقى بسيطاً في بلد تمزقه أعمال العنف وتقطّعه إرباً إرباً. كان شهاب التميمي يقود سيارته متوجهاً إلى اجتماع عندما تجاوزته سيارة أخرى مطلقاً النيران عليه. فأصيب بأربع رصاصات وتوفي بعد أربعة أيام متأثراً بجروحه. ومذاك، اختارت النقابة يوم 27 شباط/فبراير ليكون يوماً يحتفى فيه سنوياً بذكرى شهداء الصحافة في العراق.

أي حياة يعيشها الصحافيون العراقيون ونحن ندرك تمام الإدراك أنهم الأهداف المفضّلة للقائين؟ باتوا كذلك منذ سقوط نظام صدام حسين. إلا أن الوضع أخذ يتدهور يوماً بعد يوم ليلبغ الأسوأ في العام 2006 حينما أجبرت أعمال العنف المذهبية مئات الآلاف من العراقيين على الفرار من بلادهم. وقد وقع الصحافيون العراقيون ضحية الميليشيات السنية والشيعية وتنظيم القاعدة، ولكن أيضاً السلطات، ولا سيما الشرطة، وقوات التحالف بقيادة الأمريكيين، مع الإشارة إلى أنهم غالباً ما يشتكون من معاملة حراس الشخصيات السياسية لهم.

صحيح أن وزارة الداخلية فتحت تحقيقات في عمليات اغتيال الصحافيين نظراً إلى مقتل 210 منهم منذ آذار/مارس 2003، إلا أن عدداً ضئيلاً من هذه التحقيقات أدى إلى اعتقال القائلين الذين لا يزال معظمهم يستفيد من إفلات تام من العقاب. ولا يقتصر الوضع على الاغتيال: فيتعرض المحترفون في القطاع الإعلامي للاختطاف أيضاً على يد جماعات تسيّرهما الأسباب السياسية أو جني الأرباح بكل بساطة. وقد أحصت مراسلون بلا حدود 87 عملية اختطاف لصحافيين منذ بداية النزاع في العراق. وإذا كان الصحافيون الأجانب أكثر المستهدفين في البداية، غير أن معاونيهم العراقيين باتوا اليوم يشكلون غالبية الضحايا، ذلك أن عدد الصحافيين الأجانب المتواجدين في العراق تراجع بشكل ملحوظ منذ العام 2003 ومن يتوجه منهم إلى هذا البلد يتخذ أقصى الحيطة والحذر تفادياً للوقوع في كائن يصعب عليهم الخروج منها بالرغم من دفع الفدايا في بعض الأحيان. وفي هذا السياق، لا يزال 15 معاوناً إعلامياً، من بينهم بريطاني، محتجزين كرهائن في العراق فيما لا يزال الصحافي الفرنسي من المحطة البريطانية آي تي إن *ITN* فريد نيرك في عداد المفقودين إثر وقوعه ضحية النيران المتبادلة بين الأمريكيين والعراقيين في اليوم التالي من الحرب.

لا شك في أن السلطات العراقية تدعو إلى احترام حرية الصحافة والإنسان، ولكن التدابير الأخيرة التي اتخذتها الحكومة لا تترجم إلا عجزها التام عن ضبط الوضع. ففي أواخر شباط/فبراير 2008، اقترحت

وزارة الداخلية منح الصحفيين رخصة لحمل السلاح. بيد أنها لم تكتفِ بهذا الإعلان وإنما تقدّمت بإعلان آخر أصاب الجمعيتين العراقيتين الأساسيتين للصحافيين بالذهول: فقد اقترح حاكم النجف (الواقعة على بعد 160 كلم من بغداد) استحداث قسم مخصص للصحافيين في أكبر جبانة شيعية في العالم! ويعتبر ابراهيم السراج من الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين أن الوضع تحسّن في الأشهر الأخيرة ولكن انتهاكات حقوقهم لا تزال العملة السائدة. وقد أحصت الجمعية ثلاثين منها منذ بداية العام 2008 علماً بأنها تتراوح بين التهديدات الشفوية والاعتداءات الجسدية التي غالباً ما يقترفها حراس بعض السياسيين.

لا يختلف الصحفيون العراقيون عن المواطنين باختيارهم طريق الاغتراب. فقد تعرّضوا للاستهداف والتهديد والاختطاف، وسئموا وضعاً أمنياً هشاً أبداً. وما كان من معظمهم إلا أن قرروا اللجوء إلى شمال العراق في كردستان، وعمان في الأردن، ودمشق في سوريا علماً بأن 1.4 مليون لاجئ متواجد الآن في سوريا مقابل 500000 في الأردن. الواقع أن العام 2006 كان سنة مفصلية لمختلف وسائل الإعلام العراقية التي اضطر عدد كبير منها لإقفال مكاتبه والاختباء في ملاجئ آمنة. وقد أفادت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين بأن كردستان تقدّم ظروفاً أمنية فضلى. وفي الإطار نفسه، تبين أن حوالي 200 صحافي وموظف في مؤسسات إعلامية متواجدون في الأردن (تسجّل 50 منهم في المركز الأردني للإعلام فيما لا يزال الآخرون في وضع غير نظامي). أما في سوريا، فيصعب تحديد الرقم لا سيما أن معظم الصحفيين المتواجدين فيها لم يتمكنوا من إيجاد عمل وأن الأكثر حظاً منهم يمارس مهنته من دون الحصول على ترخيص. وقد لجأ العشرات إلى أوروبا. وساعدت مراسلون بلا حدود حوالي ثلاثين منهم ولا سيما في فرنسا.

تبقى المملكة الهاشمية ملجأ الصحفيين المفضل لأنها أكثر الدول التي يستطيعون تدبّر أمرهم فيها. فتشكل عمان "ملتقى" السياسيين العراقيين الذين يمرون بمطار الملكة عليا الدولي في طريقتهم إلى واشنطن أو أوروبا. وقد أقامت عدة مؤسسات إعلامية عراقية مكاتبها الإقليمية في البلاد حتى باتت العاصمة الأردنية قاعدتها الخلفية. ومن عمان أيضاً، تواصل المؤسسات المحظورة في العراق بثها.

إلا أن سوريا كانت وجهة الصحفيين الفارين من العراق الأساسية في العام 2007 لأن الأردن أقتلت حدودها بشكل شبه تام أمام العراقيين في أواخر العام 2006 مع أن العيش في دمشق أكثر صعوبة على اللاجئين من غيرها. ففرص العمل قليلة نظراً إلى ندرة تواجد المؤسسات الإعلامية في البلاد.

وقد أشار ابراهيم السراج من الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين إلى أنه يصعب التقدّم بأرقام دقيقة حول عدد الصحفيين الذين غادروا البلاد لأن عدداً كبيراً منهم ينتقل بين بغداد والعواصم المجاورة.

عمان، القاعدة الخلفية للمؤسسات الإعلامية العراقية.

- تلفزيون بغداد: 64 موظفاً في عمان، 32 في بغداد. انتقلت المحطة إلى الأردن في العام 2007 إثر مقتل موظفين من موظفيها في العراق وإصابة 17 آخرين.
- العراقية: 10 موظفين في عمان. تملك هذه المحطة الرسمية العراقية مكاتب إقليمية في بيروت، وطهران، وأبو ظبي، والقاهرة، وواشنطن، وعمان، فضلاً عن مكاتبها المحلية في بغداد.
- الشرقية: في العام 2006، أقلت المكاتب القائمة في بغداد. فانتقلت المحطة إلى عمان حيث توظف حوالي 20 شخصاً.
- الرافدين (فضائية)
- السومرية (فضائية)
- تلفزيون بابل (فضائية)
- الدستور (صحيفة)
- الزمان (صحيفة)
- الصباح (صحيفة)
- المشرق (صحيفة)

لإعداد هذا التقرير، التقت مراسلون بلا حدود بعدد من الصحفيين المستقرين في عمان بالإضافة إلى عدة مسؤولين في مؤسسات إعلامية أردنية والمركز الأردني للإعلام كما أنها اتصلت هاتفياً بصحفيين مقيمين في دمشق (لأن المنظمة لم تتمكن من الحصول على تأشيرات دخول إلى سوريا). إلا أن معظم الأشخاص الذين قابلناهم طلبوا منا عدم الكشف عن أسمائهم لأن بعضهم يخشى التعرّض لأعمال انتقامية لدى نشر هذا التقرير.

يجدر القول إن الملاحظة فرضت نفسها علينا: إن الأوضاع مختلفة بقدر عدد الصحفيين المتواجدين في الغربية. ولكن خطوطاً عريضةً ترتسم أمام ناظرينا. فمن الجلي أن الصحفيين المقيمين في الأردن أكثر

يسراً من اللاجئين إلى سوريا مع أن سلطات عمان ودمشق تسمح للصحافيين العراقيين بالعمل بحرية طالما أن عملهم يقتصر على الشؤون العراقية ولا ينتقد الدولة التي تستضيفهم. إلا أنه ما من منظمة تسعى إلى مساعدة أو إعلام الصحافيين العراقيين المتغربين عن وطنهم. فيفترض بكل منهم تدبير أموره لوحده لإيجاد وظيفة أو أي مصدر آخر للرزق.

## مغادرة العراق بأي ثمن

دائماً ما تتشابه أسباب الرحيل... إنه شعور الخوف. فيغادر البعض موطنه إثر محاولة اغتياله أو اختطافه فيما يكفي البعض الآخر أن توجه إليه التهديدات ليهمّ بالرحيل.

ومن شأن المثل التالي أن يختصر الشعور العام السائد بين الصحافيين العراقيين. كان هذا الصحافي يعمل في بغداد حيث تخلى عن عمله الأول مع وكالة أنباء أمريكية إثر تهديد صحافي آخر بالقتل واغتيال سائقه: "شعرت بالخوف. فقلت لنفسي إن العمل مع مؤسسة إعلامية أخرى أكثر أمناً. فعملت لحساب هذه المؤسسة مدة 16 شهراً ولكن المسؤولين فيها طلبوا مني إحضار وثيقة من الإدارة العراقية تفيد بأنني أعمل كصحافي وأدفع الضرائب المتوجبة عليّ في العراق. كان الأمر محفوفاً بالمخاطر. فما من أحد يعلم بعملتي هذا. لم أكن أرغب في أن يستخدم أحد الموظفين في الإدارة هذه المعلومة ضد أسرتي أو ضدي. فرفضت. وبدلت وظيفتي مجدداً. عملت في مؤسسة إعلامية أخرى مدة عام. ومن ثم، قررت الانضمام إلى أسرتي المتواجدة في الأردن منذ أيلول/سبتمبر 2007. بات العمل في العراق مستحيلاً، فالضغوط كثيرة والصعوبات أكثر. أما الآن، فأنا عاطل عن العمل".

قرر بعض الصحافيين مغادرة البلاد لحماية أسرتهم بالدرجة الأولى وتأمين تعليم طبيعي لأولادهم. ويتحدث جميعهم عن تدهور ظروف العمل. وعلى سبيل المثال، اضطر المدير السابق لمكتب وكالة الأنباء البريطانية رويترز حسن حافظ الذي يعيش في الأردن منذ عام، لإخفاء مهنته في السنوات الثلاث الأخيرة قبل أن يتخذ قرار الرحيل من البلاد: "في آب/أغسطس 2003، تعرّضت للاختطاف لمدة ثماني ساعات. فقررت الامتناع عن الإفتشاء بطبيعة مهنتي. لم أكن أجروء على إحضار جهاز كمبيوتر محمول معي والتحدث بالإنكليزية أمام الناس". اضطر حسن للتخلي عن المنصب الإداري الذي كان يشغله في إحدى وكالات الأنباء ليصبح صحافياً بسيطاً في مؤسسة إعلامية أخرى. وفي العام 2006، بلغ الفلتان الأمني حداً أجبره على اتخاذ قرار الاستقرار في عمان: "لم يعد بالإمكان العمل في العراق. فضلاً عن مشاكل

انقطاع الكهرباء، كان اجتياز المسافات القصيرة يستغرق ساعات وكان الخوف يسيطر علينا ما إن يحين موعد عودتنا إلى المنزل".

كان الرحيل بالنسبة إلى الآخرين إلزامياً وفورياً. فقد رأى مراسل وكالة الأنباء الإسبانية *EFE* حياته تنقلب رأساً على عقب عند فرّان الحي حينما لاحظ ملصقات على الجدار تنطوي على اسمه: "أذكر جيداً أن اللائحة كانت تضم 23 اسماً وأن اسمي كان يحمل الرقم 17. وقعت هذه الحادثة في شباط/فبراير 2007". لم يكن الإعلان يذكر أي معلومة، وحدها الأسماء الـ 23 كانت ترد فيه. وبما أن الحي الذي يقطن فيه يخضع لسيطرة تنظيم القاعدة، قرر الرحيل على الفور مع زوجته وولديه باتجاه العاصمة السورية دمشق. غير أن رب عمله لم يتفهم الوضع مصراً على عودته إلى بغداد. فما كان منه إلا أن استقال.

نجت إحدى الصحافيات من محاولة اغتيال واختطاف في العام 2006 إثر تلقيها عدة رسائل تهديد عبر البريد الإلكتروني: "الموت للجواسيس، أولئك الذين يخونون شعبهم، ويعملون كجواسيس للفرس (الإيرانيين)!" وفي تموز/يوليو 2006، قررت مغادرة العراق مع أن خاطفيها أطلقوا سراحها لأنها وعدتهم بالتوقف عن ممارسة مهنتها.

لا يسع هذه الشهادات إلا أن تؤكد أن العمل الصحافي في العراق بات مرادفاً للمخاطر. فتمر مقالات أي صحافي بغربال الرقابة، وقد تخونه معدّاته، ويوقعه اسم عائلته الذي يكشف عن مذهبه في مشاكل لا أول لها ولا آخر. وفي هذا السياق، أفاد سعد المصور منذ أكثر من عشرة أعوام والسعيد بمهنته بما يلي: "اسم عائلتي سني والميليشيات تعرفني. وما إن قيل لي إن أشخاصاً يطرحون الأسئلة عني في الحي الذي أعيش فيه حتى قررت الرحيل". اختبر مصور آخر التجربة نفسها: "في أيار/مايو 2007، علمت بأن جيش المهدي (تنظيم مسلح شيعي أسسه مقتدى الصدر ومتمورّط في التطهير الإثني في أحياء بغداد المختلطة) يطرح أسئلة حولي في الحي الذي أقطن فيه. أنا صحافي وأعمل في قناة أمريكية وأنا سني، صفات كافية لأكون هدفاً. لذا، قررت مغادرة المدينة وتوجهت إلى سوريا". أما حسين المعاضيدي فقد أثار غضب السلطات العراقية والقوات الأمريكية على حد سواء. إنه على صلة بعدد من الأشخاص في منطقة الأنبار من جهة وكشف النقاب عن مجزرة حديثة في وسائل الإعلام الأمريكية من جهة أخرى. وفي التفاصيل أن فرقة من البحرية الأمريكية خسرت أحد رجالها إثر تفجير وقع في منجم. فما كان من الجنود إلا أن قرروا إطلاق حملة عسكرية تأديبية ضد السكان قاتلين النساء والأطفال. بيد أن الجيش الأمريكي حرص على

تغطية المجزرة بتحدثه عن عملية ضد المتمردين لبعض الوقت قبل الإقرار بالوقائع. وفي هذا الصدد، يقول الصحفي: "أقدمت الشرطة على تفتيش منزلي 23 مرة. لم أعد إلى المنزل في العامين الأخيرين. حتى أنني عملت باسم آخر لتفادي انتقام الشرطة. فأنا أزعجهم بمقالاتي التي تدور حول ما يجري فعلاً من أحداث في غرب البلاد". وفي تشرين الأول/أكتوبر 2007، قرر مغادرة العراق.

غالباً ما يكون الصحفيون العراقيون ضائعين بين الرغبة في حماية أسرهم في مكان آمن وضرورة تأمين دخل معيشي لهم. وهكذا، أرسل صحفي يعمل في الصحافة المكتوبة زوجته وابنه إلى سوريا إثر تعرض ابنه للتهديد وقتل ابنه الآخر. وعاش بعيداً عن أسرته لعدة أعوام. وفي السنة الماضية، نجح في إيجاد عمل في عمان وأحضر أسرته إلى الأردن.

لا يندرج الاغتراب في إطار الخيار المهني. فأحياناً ما يضطر الصحفيون العراقيون للتخلي عن وظائف جيدة طلباً للأمان ذلك أن الرحيل مسألة بقاء على قيد الحياة ليس إلا.

## تخطّي الحدود

ليس اتخاذ قرار الرحيل بكاف، فلا بدّ من دخول البلاد. في العام 2007، فرضت سوريا على العراقيين ضرورة الحصول على تأشيرة دخول (تبلغ كلفتها حوالي 50 دولاراً) فيما أوقفت الأردن حدودها بشكل شبه تام في منتصف العام 2006 ومن المرتقب أن تفرض تأشيرة إلزامية على الرعايا العراقيين. أصبح عبور الحدود صعباً على العراقيين. وغالباً ما يقومون بعدة محاولات عند الحدود نفسها أو عند حدود مختلفة.

قرر أحد الصحفيين العاملين في قطاع الصحافة المكتوبة دخول الأردن بعد أن أقام في سوريا لبعض الوقت دونما أن يتمكن من الاعتياش من عمله. وعندما حسم أمر التوجه إلى عمان من سوريا لمحاولة العمل في تلفزيون بغداد، لم تكن المملكة الهاشمية تسمح بدخول الرعايا العراقيين باستثناء رجال الأعمال أو المرضى الوافدين للاستشفاء في العاصمة: "لم يتمكن رب العمل من إعطائي رسالة توصية. فاضطرت للمحاولة. وقد نجح الأمر". يبدو أن عمله كصحافي سني قد أفاده.

أما الأكثر حظاً فهم الذين يحملون رسالة من رب عملهم الغربي أو العراقي. وهذه هي حال هذا الصحافي العامل في صحيفة مكتوبة. فقد غادر بغداد حاملاً كتاباً من رب عمله السابق زي لوس أنجيليس تايمز *The Los Angeles Times*: "بفضل هذه الرسالة ومذهبي السني وليس الشيعي، تمكنت من دخول البلاد بسهولة. ولكنني كنت خائفاً جداً، كان قلبي يدق بقوة". إن هذه الرسائل تثبت للسلطات أن حاملها سيتمكن من العمل وتلبية احتياجاته. فهي مفاتيح سحرية ثمينة لا يجوز التفريط بها. وقد أظهر آخرون الدليل على تعرّضهم للتهديد ليتمكنوا من اجتياز الحدود. وكان عدد كبير منهم قد أرسل أسرته إلى سوريا أو الأردن مسهلين مرورهم وحصولهم على تأشيرة مؤقتة. وعندئذ، يكون هؤلاء الصحافيون أحراراً في البقاء في البلاد، حتى من دون ترخيص.

بمجرد أن يجتاز اللاجئون العراقيون الحدود حتى يصبح وضعهم غير شرعي بعد مرور بضعة أسابيع (وفقاً لمدة التأشيرة). فلا تمنحهم الأردن أي إقامات مؤقتة. ويكفي أن يبرز المسجلون لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بطاقتهم إذا ما طلبت الشرطة أوراقهم الثبوتية، ولكن هذا التدبير لا يلغي خطر طردهم.

بالرغم من كل المصاعب، تبقى الأردن وسوريا أكثر بلدين يسهل على الصحافيين العراقيين المجبرين على الفرار دخولهما. ولكن عدداً كبيراً منهم يفضل الابتعاد قدر الإمكان عن الجماعات التي تهددهم. لذا، يسعى عدة صحافيين مبعدين في الدول المجاورة إلى الحصول على تأشيرات للتوجه إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن جهودهم غالباً ما تذهب سدى. فقد بات الحصول على تأشيرة شنغن شبه مستحيل ذلك أن الدول الغربية اختارت مساعدة الدول المضيفة شأن سوريا والأردن مادياً بدلاً من استضافة اللاجئين العراقيين بنفسها. وليس الوضع بأفضل في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أدلى السفير الأمريكي في العراق جايمس فوللي بتصاريح مؤخراً جاء فيها أن 3040 عراقياً فقط تمكنوا من دخول الولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج مساعدة موجه إلى اللاجئين أطلق في العام 2007.

منذ بداية الحرب في العراق في آذار/مارس 2003، ساندت مراسلون بلا حدود أكثر من ثلاثين صحافياً عراقياً لاجئين في أوروبا. فقد استفاد هؤلاء من مساعدة قانونية ومالية سمحت لهم بالإقامة في مكان آمن والحصول على الحماية. وفي بداية العام 2007، منحت وزارة الخارجية الفرنسية تأشيرتي لجوء إلى صحافيين عراقيين ساندتهما المنظمة. إلا أن وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية المشتركة رفضت طلب مراسلون بلا حدود القاضي بمنح أربعة صحافيين عراقيين آخرين تأشيرة مماثلة فيما لم تتردد عن منحها إلى صحافي أثيوبي الجنسية. وقد أفاد أحد موظفي هذه الوزارة بأن الحكومة لا ترغب

في "إشعال فتيل الرحيل" مع أن عدد طلبات اللجوء في فرنسا أقل بكثير من العدد المسجل في الدول الأوروبية الأخرى. وفي خلال الفصل الأول من العام 2007، طلب حوالي 20000 عراقي الحماية في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من بينهم 9300 في السويد، و3500 في اليونان... و63 في فرنسا.

## نضال يومي

عبر كل الصحفيين الذين أجرينا مقابلة معهم عن ارتياحهم للسفر والعيش في الأردن أو سوريا. فهم متواجدون في بلد آمن لا يخشون فيه على حياتهم تاركين الخوف وراءهم. ولكن البدء من الصفر في بلد آخر ليس بالأمر السهل.

في الأردن، لا يحظى اللاجئون العراقيون ببطاقة إقامة. ولا يشذ الصحفيون عن هذه القاعدة. فيتوجب على الأشخاص المقيمين بطريقة غير شرعية تسديد غرامة وقدرها 1.5 دينار في اليوم وللشخص الواحد (أي ما يعادل حوالي 1.5 يورو أو دولارين) إلى مركز الشرطة إن أرادوا تقاضي المشاكل في حال التفتيش. وفي بداية العام 2008، صرح وزير الداخلية الأردني عيد فايز بأن العراقيين المقيمين بطريقة غير شرعية لن يضطروا لدفع أي غرامات إذا ما غادروا الأراضي نهائياً. وبانتظار الرحيل، يفترض بأسرة مع ولدين أن تدفع 6 دینارات في اليوم وبالتالي 180 في الشهر. وقد أفاد أحد الصحفيين المستقلين بما يلي في هذا الصدد: "أدفع 6 دینارات كل يوم. فنحن نشعر بأنه غير مرحب بنا هنا. اخترت الرحيل. أريد أن أرحب حظي في دولة أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية". وهو ينتظر الإجابة من المنظمة الدولية للهجرة.

الواقع أن عدم امتلاك بطاقة إقامة يعني أيضاً عدم التمكن من الحصول على عقد عمل. ويعتبر عدد كبير من الصحفيين العراقيين اللاجئين في الأردن أن هذه البطاقة أشبه بحلم وريدي. إلا أن السلطات الأردنية تمنحها إلى الصحفيين المعتمدين لدى المؤسسات الإعلامية العراقية المقيمين رسمياً في الأردن أو العاملين لحساب وكالة أجنبية (شأن وكالة الصحافة الفرنسية، وأسوشيتد برس، ورويترز).

كذلك، يتعيّن على الصحفيين العراقيين الراغبين في مغادرة الأراضي أو الاستفادة من تمديد الإقامة الحصول على جواز سفر آمن من فئة G أو H علماً بأن جوازات السفر القديمة من فئة S غير الموثوق بها لم تعد مقبولة في السفارات الأجنبية. وعلى هذا الأساس، لم يتمكن بعض الصحفيين الذين التقطهم مراسلون بلا حدود من التنقل لتغطية أحداث مهمة شأن المؤتمر حول النفط في فيينا في النمسا أو مؤتمر اللاجئين العراقيين في جنيف في سويسرا بسبب هذه المشاكل الإدارية.

بيد أن الحصول على تأشيرة إلى أوروبا لا يدلّ أبداً على نهاية هذا المسار المزروع بالأفخاخ. ففي فرنسا مثلاً، يتوجب على الصحفيين الحصول على موافقة الديوان الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية. ومع أن هذا الديوان لم يرفض طلب أي صحفي عراقي إلى الآن، إلا أن عدداً منهم لا يزال بانتظار إجابته. وهذه هي حال صحفي عراقي تدعمه مراسلون بلا حدود. فقد نجح هذا المعاون الإعلامي لإحدى صحف بغداد المهدد من جيش المهدي في دخول أوروبا في العام 2006 بواسطة جواز سفر فرنسي مزور. إنه يقيم مؤقتاً في بيت الصحفيين المخصص للصحفيين المبعدين في باريس بانتظار أن يحصل على صفة اللاجئ التي تسمح له باستقدام عائلته. فهو لم ير زوجته وأولاده منذ عامين.

### وضع مهني صعب

تظهر صعوبة أخرى في هذا المجال: الاعتياش مجدداً من العمل. فقد تخلّى البعض عن مهنة الصحافة لإبرام عقد مع إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية تُعنى بشؤون العراق. وغالباً ما يكون موظفو إحدى وكالات الأنباء أو الصحف الأجنبية الأكثر حظاً في هذا الصدد. فيستطيعون أن يطمحوا إلى الحصول على إقامة أردنية وراتب جيد (من 1000 إلى 1500 دولار في الشهر).

إن العيش في الأردن مكلف جداً. فقد بلغ التضخم المالي حوالي 10 بالمئة وارتفع سعر الإيجارات مع وفود اللاجئين العراقيين. ولا بدّ من دفع بين 200 و500 دينار (بين 300 و600 دولار) للشقة المفروشة المتوسطة. أما في سوريا، فالحياة أرخص بكثير حتى لو تمت إعادة النظر في الإيجارات مع توافد أكثر من مليون لاجئ.

يشارك عدد كبير من اللاجئين وضع هذا الصحفي العراقي الذي وصل إلى عمان في أواخر العام 2007 ولا يزال عاطلاً عن العمل. فقد تخلّى عن وظيفة جيدة في بغداد كان راتبه يدفع فيها بالدولار. فيتمكن من

تسديد إيجار منزله لأنه كان يكسب أكثر من 2000 دولار بالشهر. ولكنه انضم إلى أسرته في الأردن حيث يعتاش الأفراد الخمسة من مدخرات الوالد. وينطبق الوضع نفسه على صحفي عراقي آخر غادر منصبه في وكالة أنباء أوروبية في بغداد إثر تعرّضه للتهديد. فتوجه إلى سوريا حيث تعيش بالتقطير من كتابة بضع صفحات في صحيفة إلكترونية ومن ثم توجه إلى الأردن ليعمل في وسيلة إعلام عراقية. فتدنى معاشه من 1800 دولار بالشهر في العراق إلى 500 دولار في الأردن علماً بأنه مضطر لتسديد 300 دولار منها بالشهر لدفع الإيجار لزوجته وأولاده في سوريا. فما كان منه إلا أن شغل وظيفة ثانية في مكتبة. وقد اطلعت مراسلون بلا حدود على وضع أسوأ هو وضع صحافية مقيمة في عمان حيث تعمل في وسيلة إعلام إلكترونية يبدأ دوامها فيها عند الساعة السابعة والنصف صباحاً وينتهي في تمام الساعة العاشرة ليلاً مقابل 200 دينار بالشهر ولكنها تستخدم هذا الراتب بأكمله لتسديد الإيجار، ما حدا ببعض الأصدقاء إلى مساعدتها بدفعهم فواتير الكهرباء والغاز. وهي الآن في صدد البحث عن عمل آخر مع أنها كانت في العراق صحافية مشهورة تحظى براتب جيد ولكنها اضطرت للخلي عن حياتها في بلدها إثر تعرّضها للاختطاف. وما إن وصلت إلى الأردن حتى باعت جواهرها وأنفقت مدخراتها. واليوم، باتت مفلسة لا سيما أن رب عملها الأردني لا يدفع راتبها بانتظام. وتؤكد أنها تحصل على راتب أدنى من راتب زملائها الأردنيين الذين يقومون بالعمل نفسه.

يستفيد الصحفيون اللاجئون في أوروبا من معاش شهري لا يتجاوز 400 يورو في حين أن فرص المساكن الاجتماعية ضئيلة ويعاني عدد كبير لإيجاد ما يريحهم في المركز التأجيري الخاص. فينفر المالكون من تأجير غرباء لا يستفيدون من ضمانات مالية. وليست طلبات السكن الموجهة إلى الإدارة أفضل حالاً نظراً إلى لوائح الانتظار الطويلة.

ويصف الصحفي العراقي اللاجئ في سوريا حسين المعاضيدي الوضع بمرارة: "تدنت عائداتي من 2000 دولار بالشهر إلى 200. بعث سيارتي في بغداد. وترسل أسرتي في العراق المال إليّ. لم تعد الوكالات والمحطات التي كنت أتعاون معها باستمرار في العراق تطلبني. صحيح أن الأخبار قليلة في سوريا". وتبدو المرارة نفسها على المنتج التلفزيوني محمد الكاخي الذي تقدّم بطلبات للعمل في عدة مؤسسات في دمشق. وعندما نفذ ماله، بحث عن العمل كمترجم ولكنه لم يفلح في هذا الصدد أيضاً. وهو لا يزال مقيماً في سوريا منذ تسعة أشهر دونما أن يجد السبيل لتلبية احتياجاته. إلا أن أحمد أكثر تشاؤماً. فقد تعرّض هذا المصور الشاب البالغ 25 سنة من العمر للاختطاف مرتين في العراق وتلقى رسالة تصفه بعميل للمحتل.

كان يتعاون مع المحطة الأمريكية *أن بي سي NBC* وقرر التوجه إلى سوريا حيث يعيش منذ عام مع أسرته بلا مورد. فينفق حوالي 600 دولار بالشهر ولم ينجح في العمل كمصور إلا مرتين.

في الأردن، لا يحق للعراقيين بالعمل كصحافيين في وسيلة إعلام محلية. ولاستخدام عراقي، يتوجب على رب العمل الإثبات أنه لا يمكن لصحافي أردني أداء هذه الوظيفة. فالأفضلية الوطنية هي القاعدة المتبعة في البلاد ويصعب انتهاكها. وقد اختبر مصور عراقي يعمل في هذا المجال منذ عشرة أعوام هذا الوضع المرير. فقد وجد وظيفة في محطة التلفزة الخاصة الأولى في الأردن *آي تي في ATV*. وعندما طلب رب عمله إقامة له، رفضت وزارة الداخلية منحه إياها. فأتى الجواب على النحو التالي: "إنها محطة أردنية، لا يمكنكم العمل فيها. فلا بدّ للأردنيين من شغل هذه الوظائف". ولكن المصور تلقى راتبه لمدة عام في حين أن المحطة لم تفتتح قط لأنها لم تحصل على ترخيص بالبت. وقد اعترف صحافي مستقل آخر يعمل في سوريا والأردن بأنه غير مسجل كصحافي في أي من البلدين. وبما أن زوجته تقيم في سوريا، فهو يتدّرع بهذه الحجة للتوجه إلى البلاد فيما يتعاون في الأردن بانتظام مع مجلات عربية دونما أن يتعرّض لأي إزعاج.

يقر رئيس تحرير جريدة *الدستور* الأردنية نبيل الشريف بأن الصحافيين العراقيين الذين يستطيعون العمل في وسائل إعلام أردنية قليلون. فيتواجد عدد كبير من الصحافيين المحليين العاطلين عن العمل: "إن كنت لأختار بين صحافي عراقي وصحافي أردني، لاخترت الأردني مع أنني أتفهم الصعوبات التي يمر العراقيون بها. فلو خيّرت بين شقيقي وابن عمي، لاخترت شقيقي". غير أن الجامعات الأردنية وظّفت عدداً كبيراً من الباحثين والأساتذة العراقيين.

الجدير بالذكر أن الذين لا يملكون وظيفة ثابتة يراهنون على نشاط المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ويأملون الحصول على تأشيرة للإقامة في بلد ثالث. وفي هذا السياق، أجرى المصور سعد عدة لقاءات مع المسؤولين في هذه المفوضية علماً بأنه كان يعمل في محطة أمريكية ويتطلع إلى الحصول على تأشيرة ليتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك الأمر بالنسبة إلى المصور أحمد البالغ 25 سنة من العمر. فهو مسجل في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين منذ عام: "أنتظر، لا أدري ما أعمل. فلا آفاق لي هنا في سوريا. أجريت سبعة لقاءات مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ولكنني لم أحصل على أي جواب بعد". يطرأ التساؤل نفسه على بال حسين المعاضيدي: "لا أمل لي بالعودة إلى العراق. فأنا أخشى الشرطة

العراقية. إنهم يبحثون عني. لا فكرة لديّ عن مستقبلي. تقدّمت بطلب من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. لديّ موعد في نيسان/أبريل المقبل، سنرى!"

في أوروبا، تواصل الأقلية من الصحفيين المبعدين عملها في هذا القطاع. فيأمل أحمد العلاف الذي يعمل كدليل لعدة مؤسسات إعلامية أجنبية من بينها صحيفة لو موند *Le Monde* معاودة دراسته في الصحافة ليتمكن من الانضمام إلى أسرة تحرير فرنسية على المدى الطويل. ولكنه يدرك كل الصعوبات التي تنتظره: "فقدت منزلي وسيارتي ومدخراتي. تشتتت أسرتي في أرجاء العالم كافة. وبالرغم من هذا، أريد البدء من جديد وأسعى جاهداً بتعلمي اللغة الفرنسية". والواقع أن هذا المعاون الذي يستفيد من دعم وسائل إعلام مرموقة في أوروبا قد حصل على وضع اللاجئ في غضون سبعة أشهر.

### تغطية الأحداث دونما إغضاب المضيفين

إن الأحداث في الشرق الأوسط حساسة، ولما تتقبّل السلطات القائمة الانتقاد. إلا أن الصحفيين العراقيين في الأردن وسوريا يبدون أحراراً في اختيار مواضيعهم وأحاديثهم. وقد أكد الصحفي العامل في العراقية جليل بان هذا القول: "لا تفرض السلطات الأردنية أي رقابة على مواضيعنا. فهي لم تفرض الرقابة على تقاريري قط". ويبدو أنها القاعدة العامة السائدة في البلاد. فوسائل الإعلام العراقية تتمتع بقدر وافر من الحرية. ولكنها تعرف أنه لا يجدر بها تخطّي الخطوط الحمراء. فلا يجوز توجيه أي انتقاد إلى الملك الأردني ذلك أنه يشكل جريمة قدح في الذات الملكية تعرّض مطلقها للسجن لمدة ثلاثة أعوام. ويشمل المفهوم الأسرة الملكية بأسرها. كذلك، يمكن التعرّض للملاحقة لانتقاد الحكومة أو النظام السوري. فهذه هي الخطوط الحمراء التي لا يجوز تخطّيها لمتابعة العمل بسلام.

### الخلاصة والتوصيات

إن عودة الصحفيين الذين غادروا بلادهم إلى العراق مستحيلة في الوقت الحالي في حين أن الجماعات الإرهابية التي تهددهم لا تزال ناشطة. فما من ضمانات تحول دون اعتداء هؤلاء الإرهابيين عليهم مجدداً. أما الذين بقوا في العراق، فوضعهم أكثر صعوبة: بعد مرور خمسة أعوام على بداية الحرب، لا يزالون أحد الأهداف المفضّلة. وإذا كان الجميع يعرف أن الجماعات المسلّحة تستهدف الصحفيين العراقيين، إلا

أنه ما من تسهيلات تقدّم إليهم ليحصلوا على تأشيرات تضمن دخولهم بلداناً ثالثة. ولا شك في أن جمود بعض الحكومات الغربية غير مفهوم فيما لا تزال حصيلة شهداء الصحافة في ازدياد مستمر.

تبدو سوريا والأردن عاجزتين عن تحمّل دفع اللاجئين العراقيين. لذا، من الضروري أن تضع الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية والدول العربية سياسة فعلية لاستقبال طالبي اللجوء العراقيين. وعلى سبيل المثال، تمنح وزارة الخارجية الأمريكية منذ بضعة أشهر رسائل تصب في صالح الصحافيين الذين عملوا في وسائل إعلام أمريكية وتعرضوا للتهديد أو الاختطاف لأنهم يعملون لحساب "المحتل". وإذا كان هذا القرار يشكل تقدماً فعلياً، إلا أننا ندعو الحكومة الأمريكية إلى توسيع معاييرها لتشمل مجمل الصحافيين المهددين مهما كانت جنسية وسيلة الإعلام التي تعاونوا معها.

أما المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فيفترض بها تسهيل دمج الصحافيين السريع. ومن المرتقب أن يؤدي المؤتمر حول اللاجئين العراقيين الذي تنظمه الأردن في آذار/مارس 2008 بحضور العراق وأبرز دول مجموعة الثماني والأمم المتحدة، إلى تدابير ملموسة لإيجاد الحل الصحيح لهذه المشكلة.

في النهاية، يتوجّب على السلطات العراقية بذل قصارها لمكافحة الإفلات من العقاب السائد في البلاد بالرغم من الصعوبات القائمة. وإذا كانت الصحافة العراقية أكثر حرية مما كانت عليه في ظل نظام صدام حسين، فلا بدّ لها من مواجهة مستوى من الخطر لا سابق له. فيستحيل أن تتطور أي صحافة مستقلة في بلد يعرّض ممثليه لهذا القدر من الدموية شأن العراق.